مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

المحصور عنه بالحذف (حصر الفعل عن فاعله أو عن مفعوله أو عن كليهما) دراسة نحوية دلالية

The Restricted Omission (restriction of a subject to its verb, object, or both) is a Semantic Grammatical Study

د. عبد الرحمن مصطفى موسى القضاة

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

Dr. Abdulrahman Mustafa Musa Alqudah

Department of Arabic Language, Jazan University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 20/9/2022 تاريخ ارسال التعديلات: 10/2/2023 تاريخ القبول:10/2/2023

Received:20/9/2022 Revised:10/2/2023 Accepted: 10/2/2023

الملخص:

تتناول هذه الدراسة حذف الفاعل وحذف المفعول في الجملة من وجهة نظر جديدة، وهي أنّ الحذف يمثل صورة من صور الحصر؛ فالمحذوف – دون تقدير– يكون محصورًا عنه، إذ قد يُقصد من حذفه أن يُحصَر الفعل عنه لكيلا يحصر به. وفي هذا النطاق تناول البحث بناء الفعل للمجهول، وحذف المفعول به اقتصارًا. ويهدف البحث إلى تفسير الحذف تفسيرًا دلاليًّا بإثبات فكرة أنّ الحذف قد يكون بقصد حصر الفعل عن المحذوف، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًّا، وتجاوز ذلك إلى التطبيق على بعض مواضع الحذف في القرآن الكريم ليفسرها وفق هذه الفكرة. ومن الناحية التنظيمية جاء البحث في ثلاثة مباحث: أولها: حصر الفعل عن الفاعل، وثانيها: حصر الفعل عن المفعول به، وثالثها: حصر الفعل عن الفاعل والمفعول معًا، وبعد ذلك جاءت الخاتمة التي تضم أبرز النتائج.

الكلمات المفتاحية: الحصر، حذف الفاعل، حذف المفعول، المبني للمجهول، الحذف اقتصارًا.

Abstract:

This study discusses the omission of the subject and the object in a sentence from a new perspective, which tells that omission represents a form of restrictions; in other accurate words, the omitted form–that is not conceived–shall be deemed restricted, as its omission may mean that the verb shall not be restricted to it. From this perspective, the research tackles the passive verb forms and omission of a restricted object. The research aims to semantically explain omission by proving the point which says that omission may occur to restrict the verb to the omitted form. To fulfill that aim, the research has adopted a descriptive and analytical approach and exceeded this, reaching the application to some positions of omission in the Holy Quran to explain in accordance with this point of view. Organizationally, the research consists of three chapters: the first one tackles the restriction of a verb to the subject, the second one tackles the restriction of a verb to the object, and the third chapter tackles the restriction of a verb to both the subject and object, then there was the conclusion that involves findings and recommendations.

Keywords: Restriction, subject omission, object omission, passive forms, and restricted omission.

معلومات التواصل : عبد الرحمن مصطفى موسى القضاة

البريد الالكتروني الرسمي : aalqudah@jazanu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ll55952066

1658-8126 / © 2023 by the Authors.

Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

مقدمة:

تأتي هذه الدراسة في نطاق الدراسة النحوية الدلالية لبناء الجملة العربية ولا سيما الجملة الفعلية، وتتناول من ذلك حالات الحذف وفق رؤية جديدة، وهي أن الحذف صورة من صور الحصر، ومعنى الحصر في هذه الدراسة يختلف عن أسلوب الحصر المعروف في النحو العربي، فالحصر المعروف يعبر عن الواقع تعبيرًا مطلقًا، فعندما أقول: (ما أكل زيد إلا تمرا) أعبر بهذا الحصر عن مطلق الواقع؛ وهو أنّ الأكل وقع من زيد على التمر فقط. ولكن الحصر المقصود بهذه الدراسة هو الحصر الذي يقتضيه الكلام، فعندما أقول: (أكل زيد تمرًا) يكون مقتضى الكلام أنّ الأكل وقع من زيد على التمر فقط. وقد يكون في الواقع قد أكل غير التمر، لكنّ الكلام لم يثبت ذلك، فليس للسامع أن يفهم من هذا الكلام أن زيدًا أكل خبزًا مع التمر مع أن الكلام لم ينفِ ذلك، ولكنه أيضا لم يثبته، إذ لم يُذكر فيه، والأصل ألا يُقتضى من الكلام إلا ما ورد فيه؛ أي أن الكلام يثبت المذكور للمذكور، ولا يُقتضى منه ما ليس فيه إلا وفق قرائن معينة.

فحذف ما كان ينبغي أن يكون مذكورًا هو خطوة للخلف في معنى الحصر الذي يقتضيه الكلام، فيكون الفعل محصورًا عمّا هو محذوف كما هو محصور بما هو مذكور، فإن قلت: (أكل زيد) فالكلام يقتضي وقوع الأكل من الفاعل (زيد) غير محصور بمفعول معين؛ بمعنى أن المفعول به محصور عنه بمقتضى الكلام، وإن قلت: (أُكِل تمرٌ) فالكلام يقتضي وقوع الأكل على المفعول به (التمر) غير محصور بفاعل معين، والفاعل محصور عنه، ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة أن تتناول فكرة الحصر من هذه الزاوية وفق مبدأ أن المحذوف – الذي لا يقدّر – يكون محصورًا عنه.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تسهم في تقديم حلٍّ لإشكاليتين: الأولى تشتت تفسيرات حذف الفاعل أو المفعول ومسوغاته في الدرس النحوي، فحاولت الدراسة نظم كل تلك التفسيرات والمسوغات في خيط دلالي واحد وهو معنى حصر الفعل عن المحذوف فاعلا كان أو مفعولا أو كليهما. والثانية مصطلح حذف المفعول الذي له دلالتان الحذف اختصارا والحذف اقتصارا ومصطلح حذف الفاعل الذي يدل على حالتي الحذف مع التقدير والحذف من غير تقدير (البناء للمجهول) ليكون مصطلح المحصور عنه دالاً على حالة الحذف بلا تقدير للفاعل وللمفعول. أما حدود الدراسة فتتمثل بالجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي وذات الفعل اللازم، والفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول.

ومن ناحية الدراسات السابقة فلم أجد دراسة نحوية في المحصور عنه، في حين تكثر الدراسات التي تتحدث عن أسلوب الحصر المعروف بـ(إلا) وبـ(إنما)، وهي لا علاقة لها بهذه الدراسة لا من قريب ولا من بعيد. أما الدراسات التي تتقاطع مع هذه الدراسة فهي الدراسات التي تناولت البناء للمجهول (حذف الفاعل)، وحذف المفعول به، وهي كثيرة، منها: دراسة: مزوز، دليلة، (2009)، المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، بحث في مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خضير، بسكرة، ودراسة: العظامات، حسين، (2011)، فلسفة بناء المبني للمجهول في العربية، مجلة المنارة في جامعة آل البيت، الأردن، مجلد (17) عدد (7)، ودراسة: محيي الدين، فرهاد عزيز، (2012)، دلالة حذف المفعول به في القرآن الكريم، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، مجلد (7) عدد (1). وأفدت من بعضها، ولكن الفارق بينها وبين دراستي أنني أقمت دراستي على جمع الموضوعين (حذف الفاعل، وحذف المفعول) في موضوع واحد، وتحت عنوان واحد، محاولا تقديم تفسير دلالي واحد لكلا الحذفين.

ويهدف البحث إلى تفسير الحذف تفسيرًا دلاليًّا، وذلك بإثبات فرضيته القائمة على أنّ الحذف قد يكون بقصد حصر الفعل عن المحذوف. ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًّا، وتجاوز ذلك إلى التطبيق على بعض مواضع الحذف في القرآن الكريم ليفسرها وفق هذه الفرضية، ومن الناحية التنظيمية جاء البحث في ثلاثة مباحث أولها حصر الفعل عن الفاعل، وثانيها حصر الفعل عن المفعول به، وثالثها حصر الفعل عن الفاعل والمفعول معًا، وبعد ذلك جاءت الخاتمة التي تضم أبرز النتائج.

تمهيد: (حصر الفعل بالفاعل، وحصر الفعل بالمفعول به).

من منطلقات فكرة الدراسة أنّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: اللازم والمتعدي، واللزوم هو اكتفاء بالمسند إليه أصالة، وهناك فرع محمول على ذلك؛ وهو حذف المفعول اقتصارا، وكما أنّ في اللغة أفعالاً لازمة للفاعل وتكتفي به فإن فيها أفعالاً ملازمة للمفعول وتكتفي به، وهي الأفعال الملازمة للبناء للمجهول مثل: جُنَّ وأُولِعَ، وفي هذه الأفعال قال سيبويه: «هذا باب ما جاء فعل منه على غير فعلتُهُ، وذلك نحو: جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ»[1]، وقال ابن جني: «وأسند بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة، وهو قولهم: أولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني به...»[2]، وقد جُمعت هذه الأفعال وصُنِف بها؛ فصنف ابن ظهيرة (ت910هـ) كتابا يضم هذه الأفعال سماه (المنهل المأهول بالبناء للمجهول)[3]، واستدرك عليه ابن علان (ت1057هـ) بكتابه (اتحاف الفاضل بالفعل المبني للفاعل[4] ويضمان الأفعال الملازمة لصيغة المبني للمجهول.

فالاكتفاء بالمسند إليه في هذين الصنفين من الأفعال أصلٌ، وليس فرعًا، إذ يكتفيان بالمسند إليه سواء أكان فاعلا أم مفعولا، ويحمل الفعل المحذوف مفعوله اقتصارًا على الفعل المكتفي بالفاعل(اللازم)، ويُحمل الفعلُ المبني للمجهول على الفعل الملازم للبناء للمجهول المكتفي بمفعوله دوما.

وقد تنبه ابن جني إلى العلاقة بين الفعل المبني للمجهول والفعل اللازم من ناحية أنّ كلاً منهما يكتفي بالمسند إليه بقوله عن المبني للمجهول: «فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لا يتعدى نحو: قعد زيد، وقام جعفر»[5]، وما ذهب إليه ابن جني هنا أمر بالغ الأهمية إذ يجعلنا نقرن بين الفعل الذي يلازم البناء للمجهول ويقتصر على المفعول وبين الفعل اللازم الذي يقتصر على الفاعل؛ فالأول يُسند إلى المفعول دون الفاعل والثاني يسند إلى الفاعل دون المفعول. وعليه تُحَمَلُ الأفعال الأخرى على هذا المحمل إذا قُصد هذا المعنى.

ومن هذا المنطلق كان من المنطقي تناول حالة الفعل المبني للمجهول وحالة الفعل المحذوف مفعوله اقتصارًا في هذه الدراسة كونهما حالتين حصل في

كلّ منهما عدول بالحذف لعنصر أساسي في الجملة الفعلية؛ الفاعل في الأولى والمفعول في الأخرى.

المبحث الأول: حصر الفعل عن الفاعل.

من أحكام الفاعل أنه لا بد منه ظاهرًا، أو مقدّرًا، وذلك إن كان الفعل مبنيًّا للمعلوم، أمّا إن كان مبنيًّا للمجهول فيُحذف: «وَمَا لم يذكر فَاعله، ضُرِبَ زيدٌ وَكُسِيَ عَمْرٌ»[6]، وهو «بَاب الْمَفْعُول الَّذِي لَا يذكر فَاعله»[7]، وعندئذ يُحصر الفعل عن فاعله، وتصبح علاقته الأساسية بغير الفاعل، ويكون المفعول به أولى المتعلقات بالحلول محل الفاعل والنيابة عنه، إذ «لا يقام مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره»[8]، وقد ينوب عن الفاعل غير المفعول، وفي هذا قيل: «يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب»[9]، «فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له: مفعول به، أو جار ومجرور، أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختص متصرف»[10] فيتعلق الفعل بالمفعول أو بالمجرور أو بالمصدر أو بالظرف...إلخ، فيقال:

- ضُرب زيدٌ.
- جُلِس في البيت.
- جُلِس ساعةٌ كاملةٌ.
- جُلِس جلوسٌ صحيحٌ.

وفي بيان الأسباب التي تدعو إلى حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول، أرى أنه يمكن تصنيفها كالآتي:

الأول: بسبب الفاعل:

يحذف الفاعل لأسباب تتعلق به مباشرة دون غيره؛ كعدم معرفته، أو لأنه معروف دون أن يذكر، أو لعدم أهمية ذكره، أو لتحقيره، أو لتعظيمه، أو خوفًا منه، أو خوفًا عليه. وقد ذكر بعض النحاة هذه الأسباب، ومنها: «يحذف لغَرَض كعلم وَجَهل وضعة ورفعة وَخَوف وإيهام وَوزن وسجع وإيجاز فينوب عَنهُ الْمَفْعُول بِهِ فِيمَا لَهُ»[11]، وهذه الأسباب كما يبدو يناقض بعضها بعضًا؛ فقد تتساءل: كيف يُعدّ الجهل بالفاعل سببًا لحذفه، ويُعدّ العلم به أيضا سببًا لذلك؟ وكيف يُحذف بسبب التحقير، وأيضًا بسبب التعظيم؟!

ولدرء ما يبدو من هذا التناقض رأيت أنْ أفترض أنّ الفعل يُنشئ ومتعلقاته مستوىً معنويًّا (القيمة والقدر)، وهذا المستوى له مدى بحدين، حدّ أعلى وحدّ أدنى، والفاعل إزاء هذا المستوى يكون على ثلاثة أحوال، وهي:

1- الوجود ضمن مدى المستوى، ويوضحها الرسم رقم (١):

الرسم رقم (١)

2- العلو عن مدى المستوى، ويوضحها الرسم رقم (٢):

الرسم رقم (٢)

3- الدنو عن مدى المستوى، ويوضحها الرسم رقم (٣):

الرسم رقم (٣)

فالأصل أن يكون الفاعل موجودًا في مدى المستوى حتى يؤثر الفعل فيه دلاليًّا ونحويًّا، وعندها يكون مذكورًا أو مقدّرًا، أمّا إن كان خارج مدى المستوى علوًّا أو دنوًّا فلا يكون للفعل تأثير فيه فيحذف ويبنى الفعل للمجهول، فيصبح الفعل محصورًا عن الفاعل، وهذا الافتراض يتوافق مع استعمالاتنا اليومية للغة؛ إذ يحترس المتكلم الحصيف من أن يقرن كلمة مع أخرى عندما لا يكون بينها انسجام في القيمة، وحين يكون مضطرًا لذلك تجده يعقّب على كلامه بكلمات ترفع الحرج وأشبه ما تكون بالاعتذار، كأن يقول مخاطبًا السامع: (عدم المؤاخذة) أو (لا مؤاخذة) أو إن كان الكلام لا يناسب مقام السامع فيعقّب بقوله: (وأنت بكرامة) أو (أكرمك الله)، وهذا كله يصب في فكرةِ أنّ سياق الكلام له مستوى قيمي يستبعد بعض الكلمات التي لا تقع ضمن حدود هذا المستوى سواء أكان أعلى أم أدنى، وبهذا الافتراض يمكننا أن نمنهج أسباب بناء الفعل للمجهول المتعلقة بالفاعل وننظمها في خيط واحد.

وهكذا فلا مأخذ على ما ذهب إليه النحاة؛ إذ إنّ ما يبدو من تناقض لا يعدو أن يكون ظاهريًا، ولكنه في الحقيقة متسق، فالفاعل يحذف إن كان معلومًا (لأنه أعلى) من مستوى الكلام، وإن كان مجهولاً (لأنه أدنى)، ويحذف تعظيمًا (لأنه أعلى) وتحقيرًا (لأنه أدنى)، وخوفًا منه (لأنه أعلى) وخوفًا عليه (لأنه أدنى)، فهو قد يعلو عن مستوى المعنى المقتضى أو يدنو، وبكلتا الحالتين يخرج عن مدى تأثير الفعل، فينحصر الفعل عنه.

ويتضح هذا بتطبيقه؛ ففي قوله تعالى: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) (النساء: 28) حُذف الفاعل، ويمكن تفسير حذفه بسببين: أحدهما أنه معلوم، والثاني التعظيم، ولكن هذين السببين لم يؤديا إلى حذف الفاعل نفسه في مواضع أخرى مثل: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ) (العنكبوت: 44)، ولكن عند الاحتكام إلى مبدأ المستوى السابق ذكره نجد في: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) أن الفعل تعلق بحالة ضعف المفعول (ضعف المخلوق) وهذا المستوى من المعنى يسمو عنه مقام الفاعل (الخالق)، ولا يدخل في مداه فحُذف الفاعل كي لا يدخل في مقتضى المعنى، وهو أنّ ضعف المخلوق قد يكون ناتجًا عن عجز الخالق (جل وعلا) فتنزه ذكره عن هذا

المعنى وحصر عنه الفعل لكيلا يلابسه، لأنه لو ذُكر لما كان له من ملابسته بدّ وفق منطق اللغة، وفي هذا قال الجرجاني: «فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنْ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أنْ يُعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما»[12]. ومثل ذلك في (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء: 37) حُذف الفاعل لينحصر الفعل عنه تنزيها له عن الدخول في مستوى المعنى المقتضى، وهو العجلة المذمومة المنسوبة إلى المفعول.

فالفاعل يكون مستواه أعلى من مستوى السياق إن كان معلومًا بالضرورة ولا لبس فيه كما في قوله تعالى: (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) (هود: 44) فالفاعل معروف ومعلوم، أو أنْ يكون في موضع يُخاف منه كما في قول: (أُصدرت أحكامٌ جائرة) فيُسكت عن الفاعل خوفًا منه، وبذا يكون أعلى من مستوى المتكلم في السياق، ولو لم يكن أعلى لما خيف منه، أو أن يكون مكرّما عن قرنه بألفاظ لا تليق به كما سبق في قوله تعالى: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)، فضعف الإنسان صنع سياقًا يسمو الفاعل – جل وعلا – عن أن يوضع فيه كي لا يكون شريكًا للمفعول في حالة الضعف.

ويكون مستوى الفاعل أدنى من مستوى السياق إن كان مجهولاً؛ لأنه عندئذ لا يكون قد بلغ مستوى إدراك المتكلم كقولنا: (كُسِرَ الزّجاجُ)، ولا نعرف الفاعل، فدنو الفاعل هنا هو دنو عن مستوى الإدراك. أو إن كان متجاهَلا لأنّ التجاهل لا يقع إلا على ما هو أدنى من سياق الكلام، وإلا فما كان للمتكلم أن يتجاهله لأن التجاهل يكون لهوان الفاعل أو الاستهانة به، أو أن يكون السكوت عنه خوفًا عليه فلولا كونه أدنى من السياق لما خيف عليه.

ومما ينبغي أن يدخل في هذا المبدأ أيضا ما كان تفسيره أنه للإيجاز، كأن نقول: (كتب زيد الدرس، وبعد أن كُتب الدرس ذهبنا) فالمحذوف للإيجاز يعني أنّ عليه دليل، وهو ما يمكن أن نصفه بأنه معهود بالذكر أو بالذهن أو بالحضور(*)، والمعهود هو المعروف «وعهد الشيء عهدا: عرفه»[13]، ولما كان معروفًا ومعلومًا أصبح أعلى من مستوى السياق؛ لأن العلم به حاصل، وغاية الكلام الإفادة، والإفادة حاصلة، وكون المعنى حاصلا أعلى من أن يكون غاية، فكان حذف الفاعل للإيجاز متفرعًا من حذفه لأنه معلوم، وحذفه لأنه معلوم متفرع من كونه أعلى من مستوى السياق. وخلاصة القول: إن علا الفاعل عن مستوى السياق أو دنا فإنه يخرج من مدى التعلق بالفعل فيحذف، ويحصر عنه الفعل دلاليًا ونحويًا.

قد يحصل أن نذكر الفاعل ونحذفه في سياق واحد دون مراعاة لمبدأ مستوى السياق، ففي الاستعمال قد نقول: (أسَّس العامل بيتًا) و(أسَّس الملك دولة) بذكر الفاعل، وقد نقول: (أُسِّست بيتٌ) و(أُسِّست دولةٌ) بحذفه، فنذكر الفاعل في الجملتين أو نحذفه، والمستوى واحد في الحالتين!

هذا يعني أنّ ما سبق ذكره قد لا يمكن الاعتماد عليه وحده في تفسير حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول، ففي بعض الحالات لا بد من تسويغ آخر سوى مبدأ مستوى السياق السابق بيانه، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن سبب آخر يكون في غير الفاعل، وهذا موضوع المطلب التالي.

الثاني: بسبب غير الفاعل:

فإن أُريد إسناد الفعل إلى غير الفاعل كالمفعول أو غيره، يُحصر الفعل عن فاعله، فعند ذكر الفاعل والمفعول تكون علاقة الفعل مقسومة بينهما، بل يكون للفاعل النصيب الأكبر من تلك العلاقة، فـ«المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل»[14]، وأيضا «لا يقام مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره؛ لأنه شريك الفاعل»[15]، و«اخْتُلف هَل تجوز إِقَامَة غير الْمَفْعُول بِهِ مَعَ وجوده على قَوْلَيْنِ، أَحدهمَا (لَا) وَعَلِيهِ البصريون؛ لِأَنَّهُ شريك الْفَاعِل»[16]، وعند حذفه قد يكون القصد هو صرف علاقة الفعل للمفعول دون الفاعل، وهذا ما يمكن التعبير عنه أيضا بحصر الفعل عن الفاعل.

فكما سبق قد يذكر الفاعل كقولنا: (أسَّس الملك الدولة عام كذا) وقد نقول: (أُسِّست الدولة عام كذا)، فالجملتان لا تختلفان من حيث علو الفاعل أو دنوه عن مستوى الجملة، فما السبب الذي أدّى إلى ذكر الفاعل حينًا وحذفه حينًا آخر؟

إنّ القول: (أسَّس الملك الدولة عام كذا) يختلف عن القول: (أُسِّست الدولة عام كذا) لفظيًّا ونحويّا ودلاليًّا؛ ففي القول الأول ذُكر الفاعل، وفي الثاني حُذف، هذا لفظيًّا ونحويًّا. أما دلاليًّا فأُسند الفعل إلى فاعله في القول الأول، وأسند إلى مفعوله في الثاني، وشتان بين الدلالة الحاصلة من إسناد الفعل إلى الفاعل والدلالة الحاصلة من إسناد الفعل إلى المفعول، فكلٌّ من الدلالتين يعبر عن مقصود خاص به، والمقصود هذا يقتضيه المقام؛ ففي مقامٍ ما يكون المقصود (إسناد التأسيس للملك)، وفي مقام آخر يكون المقصود (إسناد التأسيس للدولة).

فالأسباب الواردة في تفسير بناء الفعل للمجهول التي أجملناها في أنها بسبب الفاعل ليست كافية لتفسير حذف الفاعل كما تبين، بل هناك أسباب تتعلق بغير الفاعل وهو إسناد الفعل إلى مفعوله لا إلى فاعله، وفي هذا المعنى نفهم وصف سيبويه للفعل المبني للمجهول بـ(فعل المفعول)، والفعل المبني للمعلوم بـ(فعل الفاعل) إذ ينسب الفعل إلى ما يُسند إليه في قوله: «فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله»[17]، ولعلّ هذا ما كان حاضرًا في ذهن من أطلق على الفعل في هذا الباب اسم الفعل المبني للمفعول، «إن الفعل إذا بُني للمفعول لم يلزم أن يكون ذلك للجهل بالفاعل»[18]، و«المفعول الذي لم يسم من فَعَلَ به، إذا كان الاسم مبنيًّا على فعلٍ بني للمفعول»[19]، وسمّاه أبو علي الفارسي «باب الفعل المبني للمفعول به»[20].

بل ذهب ابن السراج إلى أبعد من ذلك إذ جعل المفعول به بغياب الفاعل عمدة لا يتم الكلام إلا به، إذ يقول: «وارتفاع المفعول بالفعل الذي

(*) يُستحضر هنا (أل) التعريف العهدية، ويكون العهد بالذكر أو الذهن أو الحضور. وما استدعى هذا أن الاسم النكرة حينما يرد أول مرة فيكون معرفة في المرة الثانية وذلك للعهدية الذكرية فنقول: (اشتريت كتابا أمس، واليوم زرت محمد وأهديته الكتاب)، وفي مثال الحذف للإيجاز أنه يكون معهودا بالذكر فنقول: (كتب زيد الدرس، وبعد أن كُتب الدرس ذهبنا) فحذفنا الفاعل لأنه مذكور.

تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني دونه»[21]، وهذا المعنى لا يكون عبثًا، بل هو معنىً مقصود، وجعل الجرجاني البناء للمجهول في جملة (ذهب زيد) غير ممكن بقوله: «إذ لم يكن في قولك (ذهب زيد) مفعول لم يمكنك، إذ لو أسقطته بقي بلا شيء يسند إليه»[22]، وفي هذا إشارة ضمنية إلى أن الفعل المتعدي إذا بُني للمجهول أصبح مسندًا إلى المفعول به.

وقد يُراد من حذف الفاعل عدم تعلق الفعل بفاعل معين، بمعنى ألا يقصد المتكلم فاعلاً بعينه، ويتجلى هذا في مجال التعليمات، فنقول: (هنا يؤكل الطعام) فهنا لا نقصد فاعلا بعينه، وإنما القصد هو التعميم، وكان لا بدّ من حذف الفاعل وحصر الفعل عنه لكيلا يحصر به. وينسجم هذا المعنى مع قول ابن جني: «فالغرض في نحو هذا المعروف الفاعل إذا بني للمفعول إنما هو الإخبار عن وقوع الفعل به حسب، وليس الغرض فيه ذكر من أوقعه به»[23]. وأوضح من ذلك في الدلالة على هذا ما ذكره السيوطي معبرًا عن أحد أسباب حذف الفاعل بقوله: «بِأَن لَا يتَعَلَّق مُرَاد الْمُتَكَلّم بتعينه نَحْو: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ) (الْبَقَرَة: 196)، (وَإِذَا حُيِّيتُمْ) (النِّسَاء: 86)، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا) (المجادلة:11)»[24]، وفي قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ) (البقرة: 206) جاء الفعل مبنيا للمجهول لتعدد القائلين أو الناصحين[25]، ومحصلة هذا ومؤداه أن المقصود هو إسناد الفعل إلى مفعوله، وغض النظر عن الفاعل.

وليتضح الفرق بين معنى إسناد الفعل إلى الفاعل ومعنى إسناد الفعل إلى المفعول نستحضر تركيب إضافة المصدر إلى فاعله، وتركيب إضافة المصدر إلى مفعوله، حيث يتجلى الفرق بين المعنيين، فالمعنى الحاصل من إضافة المصدر إلى فاعله يماثل المعنى الحاصل من الفعل المبني للمعلوم المسند إلى فاعله، والمعنى الحاصل من إضافة المصدر إلى مفعوله يماثل المعنى الحاصل من بناء الفعل للمجهول المسند إلى مفعوله، كما يتضح بالأمثلة:

هل تمت كتابة محمد الدّرس؟ = هل كتب محمد الدّرس؟

هل تمت كتابة الدّرس؟ = هل كُتِب الدّرس؟

ويتضح من خلال هذه المقاربة الفارق بين ذكر الفاعل وحذفه، وما يترتب عليه من معنى، ولا بد من أن يكون هذا المعنى مقصودًا من المتكلم في مقامه، ويقتضيه مراده.

رأينا أن الفعل قد ينحصر عن الفاعل لسبب في الفاعل أو لسبب في المفعول، هذا إن كان متعديًا والمفعول به موجود، فماذا عن حذف فاعل الفعل اللازم، وانحصاره عنه، مع عدم وجود المفعول؟

حصر الفعل اللازم عن فاعله:

الفعل اللازم ليس له مفعول به حتى يُبنى له، هذا منطق انطلق منه النحاة كما ذُكر، وينبغي ألا نفهم من ذلك أنّهم منعوا بناء الفعل اللازم للمجهول، فالفعل اللازم قد يُحصر عن فاعله (يبنى للمجهول)، ولكنه عندئذ لا يصح عليه مصطلح المبني للمفعول به؛ لأنّ المسند إليه الذي يحلّ محلّ الفاعل ليس المفعول به، ولذا قال ابن السراج: «واعلم أنّ الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول، لأنّ ذلك محال، نحو:قام، وجلس. لا يجوز أن تقول: قيم زيد ولا جُلس عمرو، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له»[26]، وقال الفارسي: «فالأفعال التي لا تتعدى لا تُبني للمفعول به وذلك نحو: ذهب، وجلس، وقام، ونام»[27]، فالفعل اللازم حين يبنى للمجهول يُحصر عن فاعله، ولا يُسند إلى مفعول به لأنه أساسًا ليس موجودًا، فيسند إلى ما يليه من مكملات الجملة: كالمجرور، والمصدر، والظرف، كما في قوله تعالى: (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ) (الأعراف: 149)، وكما في قولنا: (جُلس في القاعة)، و(نُظر في الأمر)، فقُصد فيما سبق إسناد الفعل (سُقط) إلى (أيديهم)، وإسناد (جُلس) إلى (القاعة)، وإسناد (نُظر) إلى (الأمر)، ومثل ذلك إسناد الفعل إلى المصدر كما في قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (الحاقة: 13)، وإلى الظرف كما في: (جُلس تحت الشجرة). وفي هذا قال ابن جني: «فإن لم يكن الفعل متعديًا لم يجز إلا أن تذكر الفاعل لئلا يكون الفعل حديثًا عن غير محدث عنه وذلك نحو: قام زيد، وقعد عمرو لا تقول: قيم، ولا قعد»[28]، ثم يستدرك ابن جني على نفسه بقوله: «فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كلّ واحد منهما مقام الفاعل تقول: سرت بزيد فرسخين يومين سيرًا شديدًا، فإن أقمت الباء وما عملت به مقام الفاعل قلت: سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا»[29]، وقال ابن الناظم: «إذا خلا فعل ما لم يسم فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف، متصرف، أو مصدر كذلك، أو جار ومجرور بشرط حصول الفائدة، بتخصيص النائب عن الفاعل، أو تقييد الفعل بغيره»[30].

فبناء الفعل اللازم للمجهول يجعله غير متعلق بفاعل معين فضلاً عن كونه أساسًا غير متعلق بمفعول معين، فهذا يعني أنه مطلق الدلالة من جهة الفاعل والمفعول، ومقيد بما أسند إليه من مجرور أو ظرف أو مصدر دون عناية بالفاعل؛ إذ «يقوم نظام التركيب في المبني للمجهول على حذف الفاعل أو اختزاله مما يدفع بالمعنى إلى الاتساع»[31] فلو ذُكر الفاعل لأصبح قيدًا على الفعل، ولأصبح الفعل متعلقًا به وبالتكملة أيضا، وهذا معنى قولنا حصر عن الفاعل لكيلا يحصر به.

وذهب بعض الباحثين إلى أن: «الفعل إذا كان مبنياً للمجهول كان الحدث فيه أكبر، وهو ما سميناه...(بالطاقة الحدثية) ففي البناء للمجهول تمكّن للحدث الفعلي وفيه يزداد مقدار التفعيل الحدثي»[32]، وأرى لهذا الرأي وجاهة لأنّ الفعل حين يُبنى للمجهول لا تتفرق طاقته الحدثية بين الفاعل والمفعول، وكأن الجرجاني كان يقصد هذا بعبارة أخرى إذ قال: «فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنْ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أنْ يُعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما»[33]، ومعنى الفعل (حدثه) يلتبس بالفاعل والمفعول معًا عند بنائه للمعلوم، أما عند بنائه للمجهول فكأنما يرتد إليه جزء كبير من طاقته الحدثية التي كان ينبغي أن تكون من نصيب الفاعل، فحينما يكون الفعل أصلي الصيغة (مبنيا للمعلوم) تكون طاقته كاملة ونافذة بقوة، والفاعل مهيأ لأن يتلقى نصيبًا كبيرًا منها؛ لأنه هو الذي تسند إليه إسنادًا حقيقيًّا، وعندما يقتضي القصد حصر الفعل

عن الفاعل (حذف الفاعل) فإن المفعول به وغيره من المتعلقات لا تحتمل تلك الطاقة، فكان لا بد من كبح بعض هذه الطاقة النافذة من الفعل إلى معمولاته، ولذا تُعدّل الصيغة إلى صورة تقلل من نفاذية تلك الطاقة فتجنح آلة النطق إلى ضم الشفتين عند النطق به لتضيّق عليه الخروج لكيلا يخرج بكامل طاقته، ولذا نجد أوله مضمومًا وهي صيغة البناء للمجهول، وبهذا يبقى جزء من طاقته الحدثية كامنًا فيه.

المبحث الثاني: حصر الفعل عن المفعول.

يكون حذف المفعول به على حالتين: إحداهما حذفٌ على نية التقدير، والأخرى حذف دون تقدير، وتسمى الأولى بالحذف اختصارًا، والثانية بالحذف اقتصارًا، «أحدهما أن يُحذف لفظًا ويراد معنىً وتقديرًا، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيًا منسيًّا كأنّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدية»[34]، و«جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل»[35]، وما يعنينا في هذا المبحث الحالة الثانية التي يحذف فيها المفعول بلا تقدير، ولا يشمل الأولى لأنّ المحذوف المقدّر بحكم المذكور «لأن المحذوف لدليل كالمذكور»[36]، وبما أن الدراسة تقوم على فكرة حصر الفعل عن مفعوله فإنّ المفعول المقدّر لا يعد محصورًا عنه؛ لأنه معلوم بالتقدير.

أما الحذف اقتصارًا فيُنزّل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم أو القاصر، والتسمية بالقاصر تستدعي معنيين، أولهما: (القصر عن) أي أنّ الفعل قَصُرَ عن نصب المفعول، «قصر سهمه عن الهدف قصورًا: خبا فلم ينته إليه»[37]، وثانيهما: (القَصْر على) أي قصر الفعل على الفاعل «والاقتصار على الشيء: الاكتفاء به»[38]، فهذان المعنيان منسجمان عمومًا مع المصطلح النحوي وهو تسمية الفعل اللازم بالقاصر؛ لأنه قصُر عن المفعول، واقتصر على الفاعل، فـ«يقال له: القاصر وغير المتعدي للزومه فاعله، وعدم تعدّيه إلى المفعول به»[39].

والقول إنّ حذف المفعول به اقتصارًا يُراد به الإخبار عن العلاقة بين الفعل والفاعل فقط صحيحٌ ولكنه ليس مطلق الصحة؛ فيصح عندما تكون الجملة منتهية عند حدود الفاعل، وليس للفعل متعلقات غيره، كأن نقول: (نطق الطفل) و(أكل الجائع)، ولكن الأمر يختلف في قولنا: (أكل الجائع واقفًا)، فمع أنّ المفعول به محذوف إلا أن الجملة لا تفيد فقط الإخبار عن العلاقة بين الفعل وفاعله، ولذا فإنّ التعبير الأدقّ عن دلالة هذا الحذف يكون بالقول: إنّ الفعل حُصر عن المفعول، ويترتب على هذا معنيان فرعيان أولهما: إطلاق العلاقة بين الفعل والفاعل، وثانيهما: تقييد العلاقة بين الفعل والفاعل من جهة غير جهة المفعول. وفيما يلي تفصيل ذلك:

الأول: إطلاق العلاقة بين الفعل والفاعل:

لتوضيح هذه الفكرة نمثّل بالجملتين الآتيتين: (المؤمن يخاف الله)، و(الطفل يخاف)، إذ تعلّق الفعل (يخاف) بمفعول به في الجملة الأولى، ولم يتعلّق بمفعول به في الثانية، ويترتب على هذا أنّ العلاقة بين الفعل والفاعل مقيدة بالمفعول في الجملة الأولى، أما في الجملة الثانية فهي مطلقة، ولو حذف المفعول من الجملة الأولى لأصبحت العلاقة بين الفعل والفاعل مطلقة، ودلّ على أن الفعل (يخاف) لصيق بالفاعل (المؤمن)، وكأنّك تعني أن المؤمن يخاف من كلّ شيء، وللاحتراز من هذا المعنى كان لابدّ من وجود المفعول، كي لا تبقى العلاقة بين الفعل وفاعله مطلقة أو مفتوحة مما تؤدي معنى غير المعنى المقصود. أما في الجملة الثانية فحذف المفعول دلّ على إسناد (الخوف) إلى (الطفل) مطلقًا؛ أيْ أنّ الطفل قد يخاف من أيّ شيء، بل إن التعبير عن هذا المعنى استدعى حذف المفعول؛ أي أن الفعل حُصر عن المفعول لكيلا يحصر به. وفي هذا المعنى قال الجرجاني: «فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي»[40].

ويتجلى هذا أيضا في قولنا: (الصائم لا يأكل ولا يشرب)، فالمعنى المقصود يستوجب حذف المفعول، وحصر الفعل عنه لكيلا يحصر به، فلو ذكر المفعول لأفسد المعنى المقصود؛ كأن نقول: (الصائم لا يأكل خبزًا ولا يشرب حليبًا)، فذكر المفعول في هذه الجملة يعني أنّ الصائم له أن يأكل غير الخبز وله أن يشرب غير الحليب، وهذا المعنى لا يصح مع مفهوم الصوم، فكان التعبير عنه يقتضي حذف المفعول، وحصر الفعل عنه لكيلا يُحصر به، وجعل نفي الأكل والشرب عن الصائم مطلقًا غير مقيد بنوع معين من المأكولات أو المشروبات.

وقد وردت أمثلة جليّةً على هذا الأسلوب في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ) (النحل: 17)، فحذف المفعول هنا وحصر الفعل عنه لكيلا يحصر به، فلو ذكر المفعول لكان قيدًا على الفعل، ولكانت المفارقة محصورة في ذلك المفعول، وهذا ليس المعنى المراد، بل يراد فعل الخلق مطلقًا، ونسبته لله تعالى وحده، ونفيه مطلقًا عن غيره.

وفي قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (البقرة:245) حُذف المفعول للمبالغة في ترك التقييد[41]، وقد عبر تمّام حسّان عن مقتضى هذا المعنى بقوله عن الفعل ضرب: «التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين من أسند إليه»[42].

وحتى تتعمق الفائدة من هذه الفكرة في البحث وجدت أن أتناولها تطبيقيًّا بتحليل حذف المفعول به في سورة الضحى وفق نوعي الحذف، وأوجه المعنى.

قال تعالى: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (3) وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى (4) وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (5) أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى (6) وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى (7) وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى (8)) (الضحى: 3-8).

يمكن أن يُعدّ الحذف في هذه المواضع على وجهين: الوجه الأول الحذف اختصارًا، والمفعول به مقدّر بما يدلّ عليه السياق، فإنّ الغاية من الحذف تكون الاختصار أساسًا؛ إذ هو معلوم دون أن يذكر لما عليه من دليل: «حذف الضمير من (قلى) كحذفه من (الذاكرات) في قوله: (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (الأحزاب: 35) يريد: (والذاكراته) ونحوه: (فآوى) (فهدى) (فأغنى) وهو اختصار لفظي لظهور المحذوف»[43]، واتخذ لهذا

آخرون سببًا ثانيًا هو تماثل الفواصل: «ويكثر حذفه في الفواصل نحو (وما قلى)»[44]، و«يكون ذلك لغرض إما لفظي كتناسب الفواصل نحو: (ما ودعك ربك وما قلى)»[45]، ولكن التعليل بالفاصلة قد ينقضه عدم وحدة الفاصلة في السورة الكريمة، حتى إن آخر ثلاث آيات فيها جئن بخلاف ما قبلهن (تقهر، تنهر، فحدث)، وعلى كلٍّ يبقى السببان السابقان لفظيين؛ إذ الأول لاختصار اللفظ، والثاني لانسجامه واتساقه.

وذُكر سبب ثالث في تفسير ذلك الحذف، وهو أن الفعل (قلى) لم يلحقه كاف المخاطب تكريمًا للرسول – عليه الصلاة والسلام – عن اتصاله بالفعل ذي الدلالة المبغوضة، وبه قال السامرائي: «غير أنني أرى لهذا الحذف غرضا بديعًا وسرًا لطيفًا علاوة على ما ذكروه، وهو أن الحذف ههنا للإكرام والتعظيم؛ وذلك أنه تعالى لم يُرِد أن يواجهه بالقلي فيقول (وما قلاك)، وإنما اكتفي بالمفعول السابق إكراما لرسول الله من أن يناله الفعل»[46]، ولكن هذا التفسير قد يُنقض بأنه لا يطّرد مع بقية الأفعال (آوى) و(هدى) و(أغنى)، فهي أفعال ذات دلالة لطيفة ومحمودة، ومع ذلك لم يتصل بها كاف المخاطب.

ولذا فإنّ الحذف في احتمال كونه اختصارًا على نية التقدير يمكن تفسيره بالسبب الأول(الاختصار)، أما السبب الثاني (الفاصلة) فيمكن الرد عليه بأن الفاصلة ولو كانت شائعة في القرآن الكريم فهي ليست غاية من غاياته ولا شرطًا ملزمًا من شروطه، بدليل أنه لم يُلتزم بها في السورة نفسها في آخر ثلاث آيات، أمّا السبب الثالث (تكريم الرسول صلى الله عليه وسلم) فهو دلالي، ولكنه لا يتسق مع المواضع الأخرى في السورة ولا يطرد، إذ حُذفَ المفعول مع الأفعال المذمومة والمحمودة.

وفي الوجه الآخر أن يُعدَّ الحذف اقتصارًا بلا تقدير(وهو ما تتبناه هذه الدراسة)، وعلى هذا الوجه يكون الفعل محصورًا عن المفعول، ونطبّق ما ذكرناه على هذه المواضع، فالأفعال (ما قلى) و(آوى) و(هدى) و(أغنى) مسندة إلى ضمير مستتر عائد إلى (ربك) وحصر الفعل عن المفعول دون الحاجة إلى تقدير يدلّ على إطلاق هذا الفعل بإسناده إلى الفاعل (الله جل وعلا) منفيًّا للفعل (قلى) إذ معناه يدور في دائرة البغض وهو غاية الكره[47]، وقد ورد البغض في القرآن الكريم صفة مذمومة في غير موضع، منها: (آل عمران: 118)، و(المائدة: 64، 91)، و(الممتحنة: 4)، ولذا كان ينبغي نفي هذا الفعل عن الله – جلّ وعلا – نفيًا مطلقًا، وللتعبير عن النفي المطلق حُذِف المفعول به دون تقدير، فحُصر الفعل عن المفعول به لكيلا يحصر به، ولو كان المفعول به مذكورًا أو مقدّرًا لكان الفعل منفيًّا عن الفاعل من جهة المفعول فقط، ولصحّ أن يكون البغض مسندًا إلى الله جل وعلا لمفعول غير الرسول – عليه الصلاة والسلام –، ولكنّ القرائن تدلّ على أنّ الله تعالى لا يقلي أحدًا ولا يُسند إليه هذا الفعل؛ لأنّ القبيح لا يصح أن يُنسب إلى الله تعالى، وإن كان منه – سبحانه وتعالى – كرهٌ فهو كرهٌ للأفعال وليس كرهًا للذوات، فلم يرد الفعل (كره) مسندًا إلى الله تعالى في القرآن الكريم إلا في موضع واحد وكان المفعول حدثًا وليس ذاتًا في قوله تعالى: (كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ) (التوبة: 46)، فهو –جل وعلا – يكره الذنب ولا يكره المذنب، ويكره الشرك ولا يكره المشرك، ومن دلائل ذلك أنه يقول: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ) (الزمر: 53)، حتى بحق فرعون قال جل وعلا: (لعله يذكّر أو يخشى)، ولذا فإن نفي الفعل (قلى) عن الله جل وعلا يكون أبلغ في التعبير عن جلاله وعظمته إن كان بلا تقييد بالمفعول به، فجاء التعبير عن ذلك بحصر الفعل المنفي عن المفعول به لكيلا يحصر به.

وهذا ينسجم مع ما قاله القزويني من الناحية النظرية: «الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين: الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك،... أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه»[48]، ورغم أن القزويني من الناحية التطبيقية عدَّ الحذف في (قلى) على نية التقدير، ومثّل به على الحذف بسبب مراعاة الفاصلة[49].

ولمزيد توضيح لو قيل لك (هل تكرهني؟) فترد (أنا لا أكره) لتنفي عن نفسك الكره مطلقًا بما يشمل السائل وغيره، فتحصر الفعل عن المفعول لكيلا يحصر به، ولو قلت: (أنا لا أكرهك) فتكون قد نفيت نسبة فعل الكره إليك نفيًا مقيدًا بالسائل وليس نفيًا مطلقًا، إذ إنّ الفعل هنا لم يُحصر عن المفعول فحُصر به. وخلاصة القول في هذا أنّ حصر الفعل المنفي (قلى) عن المفعول به يمكن أن يكون تعبيرًا عن مبدأ نفي نسبة الفعل القبيح إلى الله تعالى مطلقًا، ولذا يرجّح كون المفعول به حذف اقتصارًا بلا نية تقدير، للدلالة على نفي وقوع الفعل من الفاعل على المخاطب وغيره.

أما الأفعال (آوى)، و(هدى)، و(أغنى) فهي أيضا أُسندت إلى الله تعالى بالإثبات مطلقًا، دون تقييد بمفعول به معين لتدلَّ على أن هذه الأفعال حاصلة من الله تعالى للمخاطب ولغيره، ولو كان المفعول به مذكورا أو مقدّرا لكان الفعل مقيّدًا به، ولكن هذا تعبير عن شمولية هذه الأفعال من الله تعالى فهو يأوي ويهدي ويغني مطلقًا، فحُذف المفعول به وحُصِر الفعل عنه لكيلا يحصر به.

الثاني: تقييد العلاقة بين الفعل والفاعل من غير جهة المفعول به:

وذلك بأن يحذف المفعول ويلحق الفعل والفاعل شيء من متعلقات الفعل الأخرى ليشكل قيدًا للعلاقة بينهما مع بقاء علاقتهما من جهة المفعول مطلقة، وأبرز هذه القيود:

1- المجرور: (لا يأكل الطالب في القاعة).

2- الظرف: (يأكل الصائم بعد المغرب).

3- الحال: (يأكل المسافر واقفا).

وهذه القيود تقع ضمن ما سماه تمام حسان الجهة، ومنها «جهات في فهم معنى علاقة الإسناد، ومنها: ظروف المكان، والمنصوبات، وحروف الجر»[50]، فبحذف المفعول حُصر الفعل عنه في الحالات السابقة، ولو ذكر لكان للعلاقة بين الفعل وفاعله قيدان، ولضاق المعنى باتساع العبارة ولصار المعنى أكثر دقة وتحديدا فـ«كلما زاد الحكم قيدا زاد فائدة»[51]. وبحذف المفعول حُصر الفعل عنه لكيلا يحصر به، وإنما حصر بالمتعلق

المذكور وبقي من جهة المفعول مطلقًا؛ ففي المثال الأول حُصر الفعل (أكل) المنفي عن المفعول وحُصر بالقاعة، ولو ذُكر المفعول لأصبح الفعل المنفي محصورًا به ولما شمل النفي غيره. ويبدو المعنى أكثر وضوحا لو قلنا (لا يأكل المريض الحلوى في الصباح)، فذكر المفعول (الحلوى) جعل غيره ليس مشمولا بالنفي، فلا بأس في أن يأكل المريض شيئا غير (الحلوى)، إذ لم يحصر الفعل عن المفعول فحُصر به، ولو حذف لحصر عنه، ويقاس هذا المبدأ على بقية الأمثلة. وزيادة المتعلقات بالفعل يسميها البلاغيون تربية الفائدة أي تكثيرها، وبهذا قال القزويني: «وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، كقولك: ضَربتُ ضَربًا شديدًا، وضَربتُ زيدًا، وضربتُ يومَ الجمعة، وضربتُ أمامك، وضربتُ تأديبًا، وضَربتُ بالسّوط، وجلستُ والسَّاريةَ، وجاء زيدٌ راكبًا، وطاب زيدٌ نفسًا، وما ضربَ إلا زيدٌ، وما ضَربت إلا زيدًا»[52].

وعند حذف المفعول يبقى تعلق الفعل بالفاعل مقيدًا بهذه المتعلقات، ويتجلى مثل ذلك في قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) (البقرة: 187) فالأكل والشرب مطلقان من جهة المفعول مقيدان من جهة غيرها، وهي جهة الظرف الزماني (حتى يتبين)، فلا أهمية هنا لذكر المفعول وإنما الأهمية لذكر الغاية الزمانية، بل إن المفعول لو ذكر لكان قيدًا للفعل ولحصر به، ولكن حُذف فحصر الفعل عنه لكيلا يحصر به.

وفي قوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (النور: 63) فـ«معنى الذين يخالفون عن أمره الذين يصدون عن أمره دون المؤمنين، وهم المنافقون، فحذف المفعول لأن الغرض ذكر المخالِف والمخالف عنه»[53]، فحذف المفعول وبقي تقييد إسناد الفعل إلى الفاعل هنا بالجار والمجرور لبيان المخالِف والمخالَف عنه، وعدّ بعض النحاة الفعل هنا لازمًا في باب التضمين[54].

ومن الأمثلة أيضا قوله تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) (النساء: 76)، ففي قوله تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) يتجلى في هذه الآية الكريمة أهمية حصر الفعل عن المفعول به لتعيين المعنى المقصود، فالفعل أسند إلى فاعله (واو الجماعة العائد إلى الذين آمنوا)، وحُصر عن المفعول به ليكون القيد الأهم للفعل هو المجرور (سَبِيلِ اللَّهِ)، ولو ذكر المفعول به هنا لكان لدينا إفادة بأن المفعول به هو المقصود بالفعل (يُقَاتِلُونَ) هذا أولاً، ويترتب على ذكر المفعول به أيضا أن يفقد القيد المجرور (سَبِيلِ اللَّهِ) جزءًا من أهميته وقوة تشبث الفعل به. فمن أجل جعل الأهمية متركزة على غير المفعول به حُذف، وحصر الفعل عنه ليبقى مطلقًا من جهته، إذ ليس المقصود مَن يقع عليه القتال بل المقصود غاية القتال وسببه وهو (سَبِيلِ اللَّهِ)، لذا كان التقييد بهذه الغاية، وينطبق على ما ورد في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ) (النساء: 76) فكان الفرق بين المؤمنين والكافرين عند قيامهم بالقتال محصورًا في غاية القتال (سَبِيلِ اللَّهِ)، و(سَبِيلِ الطَّاغُوتِ)، وليس فيمن يقع عليه القتال، فبقي المعنى من جهة المفعول مطلقًا، وللتعبير عن هذا المعنى حصر الفعل عن المفعول.

وعلى ما مضى نكون أمام أربعة نماذج للجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم، وهي:

النموذج الأول: فعل + فاعل + مفعول به

النموذج الثاني: فعل + فاعل + مفعول به + متعلق

النموذج الثالث: فعل + فاعل

النموذج الرابع: فعل + فاعل + متعلق

ويمثل النموذجان الثالث والرابع حالة حصر الفعل عن المفعول به بمستوييه المطلق والمقيد بالمتعلق، فيما يمثل النموذجان الأول والثاني حالة حصر الفعل بالمفعول به بمستوييه المطلق والمقيد بالمتعلق، وعليه نكون أمام أربعة مستويات للدلالة، كما يلي:

الأول: العلاقة بين الفعل والفاعل مقيدة بقيد واحد من جهة المفعول به.

الثاني: العلاقة بين الفعل والفاعل مقيدة بقيدين: المفعول به والمتعلق.

الثالث: العلاقة بين الفعل والفاعل مطلقة (بلا قيود).

الرابع: العلاقة بين الفعل والفاعل مقيدة بقيد واحد من غير جهة المفعول(المتعلق).

المبحث الثالث: حصر الفعل عن الفاعل والمفعول به معًا.

يتناول هذا المبحث الفعل المتعدي الذي اجتمع في جملته حذف فاعله وحذف مفعوله بلا نية تقدير، أو بعبارة أخرى الفعل المتعدي المبني للمجهول المحذوف مفعوله اقتصارًا نحو: كُتِبَ على الورقة. فلولا حذف الفاعل والمفعول لكانت الجملة: كتب (س) (ص) على الورقة. حيث (س) الفاعل، و(ص) المفعول.

في المبحث الأول من هذه الدراسة تناولنا بناء الفعل للمجهول ومعانيه، وفي المبحث الثاني كان الحديث في حذف المفعول به اقتصارًا ومعاني ذلك، وفي هذا المبحث نقف أمام اجتماع المسألتين في موضع واحد، ومع أنّ كتب النحو تكاد تخلو من هذه المسألة بالتصريح إلا أنها موجودة في مقتضى كلام النحويين عمّا ينوب عن الفاعل حال وجود المفعول وغيره من المتعلقات، ومن ذلك قول أبي حيان: «وإذا اجتمع مفعول به، ومصدر، وظرف زمان، وظرف مكان، ومجرور تعيّن إقامة المفعول به عند جمهور البصريين»[55] فكلام النحويين في هذا يفترض الحالة الأخرى، وهي وجود المتعلقات دون وجود المفعول به.

وكذلك يُستندُ إلى حديثهم عن الفعل اللازم الذي ينزل منزلته الفعل الذي حُذف مفعوله اقتصارًا، إذ قال ابن جني: «فإن لم يكن الفعل متعديًا لم يجز إلا أن تذكر الفاعل»[56]، ثم يستدرك ابن جني على نفسه بقوله: «فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كلّ واحد منهما مقام الفاعل، تقول: سرت بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا، فإن أقمت الباء وما عملت به مقام الفاعل قلت: سير بزيد فرسخين يومين سيرا

شديدا»[57]، وقال ابن الناظم: «إذا خلا فعل ما لم يسم فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف، متصرف، أو مصدر كذلك»[58]، واجتماع هذين الحذفين على الفعل يستدعي في الذهن عددًا من التساؤلات أهمها:

– ما الفرق بين حذف أحد معمولي الفعل (الفاعل والمفعول) وحذفهما معا؟

– هل من فرق بين جملة الفعل المتعدي المحصور عن مفعوله وبين جملة الفعل اللازم بعد بنائهما للمجهول؟

وتأتي محاولة الإجابة عن هذين التساؤلين في المطلبين الآتيين:

الأول: أحوال الجملة الفعلية في مجال حذف الفاعل والمفعول:

عندما نقول: (كُتب على الورقة) يكون المراد إسناد الفعل إلى المجرور، دون عناية بالفاعل ولا بالمفعول، بهذا المعنى العام تُفهم هذه الجملة، ولكن تبعًا لمبدأ حصر الفعل عن فاعله أو عن مفعوله أو عنهما معًا، فإننا نعبر بها عن دلالة معينة تقتضي ألا نحصر الفعل بفاعل معين ولا بمفعول معين، فنحصر الفعل عنهما لكيلا يُحصر بهما، ولو ذكرا لكانا قيدين على المعنى، ولكان غيرهما ليس مشمولاً بالفعل، وبالتمثيل على تحولات(**)[59] الجملة في هذا المجال يزداد جلاء اختلاف المعاني كالآتي:

1- كَتب المعلم سؤالا على الورقة. (لا يوجد محصور عنه).

2- كُتب سؤالٌ على الورقة. (حصر عن الفاعل).

3- كتب المعلم على الورقة. (حصر عن المفعول).

4- كُتب على الورقة. (حصر عن الفاعل والمفعول).

ففي الجملة الأولى: (كَتب المعلم سؤالا على الورقة) لا يوجد محصور عنه، فجاء الفعل بثلاثة قيود المفعول والمجرور، فضلا عن القيد العمدة المسند إليه (الفاعل) (***)[60] وبذلك يكون الفعل محصورا بثلاثة متعلقات؛ فلا يفهم من الجملة أن غير المعلم من قام بالفعل، فلا يصح أن تفهم أن الطالب هو الذي كتب لأنّ الجملة اقتضت أن الفعل محصور بالفاعل المذكور، ولا يُفهم أيضا أنّ المعلم كتب غير المفعول المذكور (سؤال)، فلا يصح أن تفهم أنّ المعلم كتب جوابًا أو مقالاً؛ لأنّ الجملة اقتضت أنّ كتابة المعلم محصورة بـ(سؤال)، ولا يُفهم أيضا أنّ المعلم كتب سؤالاً على غير الورقة، فلا يصح أن نفهم أنه كتب السؤال على السبورة؛ لأنّ الجملة اقتضت أنّ كتابة المعلم السؤال محصورة بالورقة، وهذا يعني أنّ حذف أيّ متعلق من متعلقات الفعل يكون بمثابة إزالة قيد من القيود عليه، ويكون القصد من ذلك حصر الفعل عن هذا المتعلق لكيلا يُحصر به.

وفي الجملة الثانية: (كُتب سؤالٌ على الورقة) حصر الفعل عن الفاعل، وأسند إلى المفعول (الذي أصبح نائب فاعل) وبوجود قيد واحد آخر وهو المجرور، فحصر الفعل عن فاعله يعني أنه غير محصور بفاعل معين، فيصح لك أن تفهم أن الذي كتب المعلم أو الطالب أو غيرهما، ما لم يكن في السياق قرينة تعين الفاعل.

وفي الجملة الثالثة: (كتب المعلم على الورقة) حُصر الفعل عن المفعول، وأسند إلى الفاعل بوجود قيد واحد آخر وهو المجرور، فحصر الفعل عن مفعوله يقتضي ألا يحصر بمفعول معين، فيصح لك أن تفهم أن المكتوب سؤال أو جواب أو غيرهما.

أما في الجملة الرابعة: (كُتب على الورقة) فحُصر الفعل عن الفاعل وعن المفعول معًا، فأُسند الفعل إلى المجرور (نائب فاعل) بلا قيود أخرى، وهذا يعني أنّ الفعل مطلق من جهة الفاعل ومن جهة المفعول، فيصح في الفهم أن يكون الفاعل (الكاتب) معلمًا أو طالبًا أو غيرهما، ويصح أيضا أن يكون المفعول (المكتوب) سؤالاً أو مقالاً أو غيرهما... فالفاعل والمفعول هنا حُصر عنهما الفعل لكيلا يحصر بهما.

على أن الفعل اللازم هنا يمكن أن يعدّ متعديًا بواسطة حرف الجر، إذ «يجب أن يكون الفعل الذي يبنى للمجهول أو لما لم يسمّ فاعله متعديًا سواء أكان بواسطة أم بدون واسطة، فتقول: خُرج من البيت، وأُصيب الهدف»[61].

وهناك نمط آخر لم أدخله في الدراسة وهو التعبير عن حصول الفعل فقط دون تعلق بفاعل أو مفعول أو غيرهما يكون بنحو (حصلت كتابة) «تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام فيقال: حصل حريق أو نهب»[62]، وهذا التصور صحيح بالمنطق الدلالي، ولكن التعبير عنه بالمنطق النحوي يتكون من جملة فعل وفاعل؛ فنقول في إعرابه: حصل فعل، والكتابة فاعل؛ لأن الكتابة هي الحاصلة، وما كان هذا المخرج عند النحاة إلا إقرارًا منهم بعدم إمكانية وجود فعل منقطع عن متعلقاته انقطاعًا كاملاً، بل هذا من منطق اللغة، وأسس النحو، ولذا لم أتناول هذه المسألة في هذه الدراسة.

الثاني: مقارنة بين جملة الفعل المتعدي المحصور عن مفعوله وجملة الفعل اللازم بعد بنائهما للمجهول:

إن البنية السطحية للجملة ذات الفعل اللازم المبني للمجهول مثل: (جُلس على المقعد) تماثل البنية السطحية للجملة ذات الفعل المتعدي المبني للمجهول والمحذوف مفعوله اقتصارًا مثل: (كُتب على الورقة)، ولكنّهما مختلفتان في البنية العميقة، ومن الناحية التحويلية تختلفان أيضا، فذات الفعل اللازم حصل فيها حركة تحويلية واحدة وهي حذف الفاعل، وذات الفعل المتعدي فيها حركتان تحويليتان وهما حذف الفاعل وحذف المفعول، ولكن هل هذا التشابه السطحي والاختلاف العميق ينطوي على تباين في الدلالة؟

إن صيغة البناء للمجهول كما يرى البصريون ليست أصلاً، بل مغيّرة عن البناء للمعلوم: فقد «ذهب جمهور البصريين سيبويه وغيره إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيّرة من فعل الفاعل، وليست بأصل»[63]. ثم لا بد

(**) ذهب جمهور البصريين سيبويه وغيره إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول محولة من المبني للمعلوم، وليست بأصل، وذهب الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة إلى أنها أصل وليست مغيرة من صيغة الفاعل، ونسب ابن الطراوة هذا المذهب إلى سيبويه.

(***) يأتي الفاعل عمدة وقيدًا في آن واحد، فهو عمدة من حيث إسناد الفعل إليه، وقيد من حيث علاقة الفعل بما يتبعه من متعلقات.

من النظر في حقيقة اللزوم على أنها متأتية من المعنى الذي يتضمنه الفعل: «والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها»[64]، فهي مبنيّة على معنى عدم التشبث بشيء غير فاعلها، وبهذا المعنى لا يقتضي الفعل مفعولاً به، وإنما يقتضي فاعلاً ويكتفي به، فالفعل جلس مثلا يقتضي معناه أن يقترن بفاعل، ولا يقتضي أن يقترن بمفعول؛ إذ يصحُّ أن يوصف به فاعل بقولنا: جالِس، ولا يصح أن يوصف به مفعول بقولنا: مجلوس، وبما أنه لا يصح أن يوصف شيء بمجلوس فلا يصح أن يتعلق هذا المعنى بمفعول فكان فعلاً لازمًا.

وعلى غير هذا يكون الفعل المتعدي؛ إذ يصح أن يتصف بمعناه فاعل ومفعول، ومجيء الوصف بمفعول من الفعل علامة على كونه فعلا متعديا مذكور عند النحاة، فذكره ابن عصفور في المقرب[65]، وابن مالك في تسهيل الفوائد[66]، فمعنى الفعل كتب يصح أن نصف به فاعلاً بكاتب ومفعولاً بمكتوب. فيكون مكتوب وصفًا لشيء موجود، لذا صحّ أن يتعلق معنى هذا الفعل بمفعول فكان متعديًا. وهذا يتوافق مع ما ذكره ابن السراج بقوله: «واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب وقتل قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرو فهذا إنما يكون في المتعدي»[67]، أي مَن المضروب؟ ومَن المقتول؟ فهما وصفان واقعان على المفعول ولا يكون هذا الوصف إلا من الفعل المتعدي.

وفي بعض الزيادات على الفعل اللازم يتغير معناه فيصحّ أن يوصف به مفعول، وعندئذ يصبح الفعل اللازم متعديًا، كما في (جَلَّس) فيصحّ أن يوصف بمعناه فاعل (مُجَلِّس) ومفعول (مُجَلَّس)، و(جَالَس) مثل ذلك: فنقول للفاعل (مُجَالِس)، وللمفعول (مُجَالَس) حتى عدّ الصرفيون التعدية معنى من معاني الزيادة، أو أنها نتيجة للمعنى المتحصل من الزيادة، وهذا يتوافق مع مبدأ أن المعنى هو أساس تعدي الفعل ولزومه.

وإن قيل: إن المعاني في (جلَّس، وجالَس، وأجلَس) المتعدية كلها مردودة إلى معنى (جَلَسَ) اللازم، فهذا صحيح من جهة أنّ بينها اشتراكًا بالمعنى، ولكنه ليس تطابقا؛ فمعنى الجلوس ليس متطابقًا مع معنى التجليس، ولا مع معنى التجالس ولا مع معنى الإجلاس، كما أن معنى العلم ليس متطابقًا مع معنى التعليم ولا مع معنى التعالم ولا مع معنى الإعلام، فاتحاد الجذر اللغوي يربط بين المعاني، ولكنه لا يجعلها متطابقة، بل لا يخفى تباعد المعاني الموجودة في الأمثلة المذكورة مع كونها من جذر واحد.

فالزيادة أتت بمعنى المشاركة في (جَالَس)، وقد عبر عن هذا سيبويه بقوله: «اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته»[68]، ومعنى المشاركة يقتضي مفعولا، فنقول: جالس محمد زيدا. بمعنى شاركه بالجلوس، والمشاركة تقتضي مفعولا وهو المشارَك، فأصبح الفعل (جالَس) متعديا تبعا للمعنى.

والزيادة أتت بمعنى الجعل في وزن (أفعلَ) كما قال المبرد: «أخرجه عبد الله أي جعله يخرج، وكذلك أدخلته الدار فدخلها، أي جعلته يدخلها»[69]، ومعنى الجعل فيه نفاذ وملابسة لغير الفاعل إذا يصح الوصف منه جاعل ومجعول فكانت التعدية.

لذا فلا غرابة في أن يتبدّل حال الفعل من اللزوم إلى التعدي بتغير معناه الحاصل من الزيادة، وهذا يصح معكوسا أيضا؛ فقد تؤدي الزيادة على فعل متعد إلى لزومه تبعًا لمعناه الجديد، كما في صيغة (انفعل) إذ يصبح الفعل بهذه الصيغة لازمًا تبعًا للمعنى الجديد الذي يتضمن المطاوعة، والمطاوعة يتصف بها فاعلها فقط، كالفعل (انكسَر) فيصح أن يكون معناه وصفًا لفاعل (مُنكسِر)، ولا يصح أن يوصف به مفعول بـ(مُنكسَر)، وكان الفعل قبل الزيادة (كَسَر) متعديًا ويصحّ أن يكون معناه وصفًا للفاعل (كاسِر)، وللمفعول (مَكسُور)، والقياس على هذا المعيار وإن كان لا يتطابق مع ما ذهب إليه المبرد ولكنه ينسجم عمومًا مع فكرة الاعتماد على معنى الفعل في التعدية واللزوم بقوله: «وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول لأنها إخبار عما تريده من فاعلها فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعة يقع على انفعل وقد يدخل عليه افتعل إلا أن الباب انفعل، وذلك قولك: كسرته فانكسر»[70].

ومن هنا ننطلق إلى التفريق بين الفعل المتعدي المحذوف مفعوله اقتصارًا والفعل اللازم؛ إذ يمكن القول إن المتكلم عندما يحذف المفعول اقتصارًا يكون قد جعل معناه السياقي كمعنى الفعل اللازم؛ إذ لا يصح في سياقه أن يكون معناه صفة لمفعول به كما في (كتب محمد على الورقة)؛ إذ لا يراد من الفعل كتب هنا أن يكون صفة لمفعول، أي أن المتكلم لا يريد أن يصف شيئًا معينًا بأنه هو المكتوب، فلذا حذف المفعول بلا نية تقديره، ليحصر الفعل عن أن يتصف به مفعول معين، أي حصر الفعل عن المفعول لكيلا يحصر به، أما الفعل اللازم فهو من أساس معناه لا يحتاج مفعولاً، ولا يتطلب ذلك قصدًا من المتكلم إلى هذا المعنى، وعليه فإنه في (جلس محمد في القاعة) لم يقصد المتكلم حذف المفعول، أما في (كتب محمد على الورقة) فإنّ الحذف مقصود ومراد لمعنىً جديد.

فبحذف المفعول اقتصارًا لا نعني عدم وجود مفعول كما في الفعل اللازم، بل يوجد مفعول في الواقع، إذ في قولنا: (كُتب في القاعة) يوجد مكتوب، لصحة وصف شيء بمكتوب، ولكن المتكلم ترك ذكره، أو حصر الفعل عنه لكيلا يحصر به.

أما مع الفعل اللازم، فلا يوجد مفعول به أساسًا، إذ لا يصحّ أن يوصف معه شيء على أنه مفعول، ففي (جُلس في القاعة) لا يصح أن يكون شيء يوصف بـ(مجلوس)، فترك المفعول معه لم يكن مقصودًا من المتكلم، بل إن الكلام لا يكون إلا بدونه.

وعليه لم يكن تماثل البنية السطحية بين الجملتين مؤديًّا إلى تماثل الدلالة العامة لهما، بل اختلفت الدلالة تبعًا لاختلاف البنية العميقة لكل منهما.

ومن أمثلة ذلك: (فلان لا يُؤخذ منه)، فببناء الفعل للمجهول حُذِف الفاعلُ فحصر الفعل عنه لكيلا يحصر به، وحذف المفعول به أيضا فحصر الفعل عنه لكيلا يحصر به، فكان الفعل في هذه الجملة مطلقًا من جهة الفاعل ومطلقًا من جهة المفعول، ولو ذكر شيء منهما لحصر الفعل به ولما شمل غيره، فلو قيل: لا يؤخذ منه قول، لكان الأمر محصورًا بالمأخوذ المذكور

(القول) ولما شمل غيره، ولو قيل: لا يأخذ زيد منه. لكان الأمر محصورا بالآخذ المذكور (زيد) ولما شمل غيره، وهنا يتجلى مبدأ حصر الفعل عن فاعله أو عن مفعوله أو عن كليهما لكيلا يُحصر بالمذكور، كما ينبغي الإشارة هنا إلى أن المقصود يكون تعلق الفعل مطلقًا بالمتعلق المذكور وهو المجرور (ضمير الهاء) الذي جاء مجرورا بحرف الجر (من) ليدل على حصر (الأخذ) بـ(المأخوذ منه) والذي هو مرجع الضمير دون تعيين بفاعل ولا بمفعول.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة يمكن الانتهاء إلى الأفكار والنتائج الآتية:

1- قد يحذف الفاعل فيحصر الفعل عنه بسبب علوه أو دنوه عن مستوى السياق الذي يصنعه الفعل ومتعلقاته، وقد يجتمع إلى ذلك سبب آخر، وهو إسناد الفعل إلى غير الفاعل من مفعول أو غيره، فيكون الفاعل عندئذ محصورًا عنه.

2- قد يحذف المفعول به اقتصارًا فيحصر الفعل عنه لأحد سببين: أولهما: إطلاق تعلق الفعل بالفاعل نفيا أو إثباتا، وثانيهما: تقييد تعلق الفعل بالفاعل من جهة غير المفعول به، وفي كلتا الحالتين يكون المفعول به محصورًا عنه.

3- عندما يجتمع حذف الفاعل والمفعول معا من الجملة يكون القصد حصر الفعل عنهما، والإخبار عن وقوع الفعل مخصوصا بما يتعلق به من مجرور أو ظرف أو مصدر.

4- تختلف جملة الفعل المتعدي المبني للمجهول المحذوف مفعوله اقتصارًا نحو:(كُتب على الورقة) عن جملة الفعل اللازم المبني للمجهول نحو: (جُلس على المقعد) بأنّ الفعل في الأولى له مفعول به في الواقع يمكن وصفه بمكتوب، ولكن الفعل حصر عنه، أمّا في الثانية فليس له مفعول به في الواقع إذ لا شيء يمكن وصفه بمجلوس.

5- يمكن أن يكون التعبير بـ(الفعل المحصور عن فاعله) أكثر دقة من المصطلحات المستعملة في هذا الباب، نحو: (الفعل المبني للمجهول) و(الفعل المبني للمفعول)، أو (ما لم يسم فاعله). كما يمكن أن يكون التعبير بـ(الفعل المحصور عن مفعوله) أنسب عن (الفعل المحذوف مفعوله اقتصارًا).

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع

(مرتبة حسب تسلسل ورودها في البحث).

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، (67/4).

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999م، (65/1).

(3) ابن ظهيرة، أبو الخير محمد، المنهل المأهول بالبناء للمجهول، تحقيق ودراسة: عبدالرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مجلد33، عدد (113)، 1421هـ.

(4) ابن علان، محمد علي، إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (مرجع سابق)، (284/2).

(6) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م، (ص144).

(7) المبرد، محمد بن يزيد الأزدي، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م، (50/4).

(8) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، الأجزاء (1-5) دار القلم - دمشق، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، 2005م، (243/2).

(9) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، 1996م، (79/1).

(10) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (225/6).

(11) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998م، (518/1).

(12) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، القاهرة، 1992م، (153/1).

(13) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، مادة (ع هـ د)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، 1994م.

(14) العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1986م، (ص268).

(15) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (مرجع سابق)، (243/6).

(16) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح

جمع الجوامع، (مرجع سابق)، (520/1).

(17) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (42/1).

(18) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (مرجع سابق)، (135/1).

(19) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (77/1).

(20) الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1969م، (ص69).

(21) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (77/1).

(22) الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م، (345/1).

(23) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (مرجع سابق)، (135/1).

(24) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (مرجع سابق)، (518/1).

(25) سليمان، فتح الله أحمد، الفعل في سورة البقرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1997م، (ص178).

(26) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (77/1).

(27) الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، (مرجع سابق)، (ص69).

(28) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م، (ص34).

(29) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، (مرجع سابق)، (ص34).

(30) ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط1، 2000م، (ص169–170).

(31) مزوز، دليلة، المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خضير، بسكرة، عدد (5)، 2009م، (ص4).

(32) العظامات، حسين.(2011)، فلسفة بناء المبني للمجهول في العربية، مجلة المنارة، الأردن، مجلد17، عدد (7)، 2011م، (ص125).

(33) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، (مرجع سابق)، (153/1).

(34) الزمخشري، جمال الدين عبدالله بن يوسف، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م، (ص79).

(35) ابن هشام. جمال الدين عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، (ص798).

(36) الصبّان، محمدبن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1997م، (48/2).

(37) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، مادة (ق ص ر)، (مرجع سابق).

(38) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، مادة (ق ص ر)، (مرجع سابق).

(39) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (مرجع سابق)، (8/3).

(40) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، (مرجع سابق)، (153/1).

(41) محيي الدين، فرهاد عزيز، دلالة حذف المفعول به في القرآن الكريم، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، مجلد7،عدد (1)، 2012م، (ص153).

(42) حسّان، تمّام، العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م، (ص195).

(43) الزمخشري، جمال الدين عبدالله بن يوسف، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1987م، (766/4).

(44) ابن هشام. جمال الدين عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (ص830).

(45) الصبّان، محمدبن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، (ص136/2).

(46) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط1، 2000م، (93/2).

(47) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، مادة (ق ل ي)، (مرجع سابق).

(48) القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1993م، (139/2–140).

(49) القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، (مرجع سابق)، (158/2).

(50) حسّان، تمّام، العربية معناها ومبناها، (مرجع سابق)، (ص260).

(51) أبو موسى، محمد محمد، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط7، 2016م، (ص318).

(52) القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، (مرجع سابق)، (114/2).

(53) الزمخشري، جمال الدين عبدالله بن يوسف، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (مرجع سابق)، (260/3).

(54) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، (2089/4).

(55) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (مرجع سابق)، (338/3).

(56) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، (مرجع سابق)، (ص34).

(57) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، (مرجع سابق)، (ص34).

(58) ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (مرجع سابق)، (ص169).

(59) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (مرجع سابق)، (340/3).

(60) نصر، حسن محمود، مفهوم القيد في العربية والإنجليزية، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، عدد (26)، 2009م، (ص217).

(61) بركات، إبراهيم، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، 1428هـ، (223/2).

(62) ابن هشام. جمال الدين عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (ص797).

(63) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (مرجع سابق)، (340/3).

(64) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (169/1).

(65) ابن عصفور، علي بن المؤمن، المقرّب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م، (ص114).

(66) ابن مالك، محمد بن عبدالله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م، (ص83).

(67) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، (مرجع سابق)، (171/1).

(68) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (مرجع سابق)، (68/4).

(69) المبرد، محمد بن يزيد الأزدي، المقتضب، (مرجع سابق)، (104/2).

(70) المبرد، محمد بن يزيد الأزدي، المقتضب، (مرجع سابق)، (104/2).

List of sources and references

(1) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, thqyq: 'ebdalslam harwn, mktbh alkhanjy, alqahrh, t3, 1988m, (4/67).

(2) Abn jny, abw alfth 'ethman, almhtsb fy tbyyn wjwh shwad alqra'at waleydah 'enha, thqyq: 'ely alnjdy wakhryn, almjls ala'ela llsh'ewn aleslamyh, alqahrh, 1999m, (1/65).

(3) Abn zhyrh, abw alkhyr mhmd, almnhl almahwl balbna' llmjhwl, thqyq wdrash: 'ebdalrzaq alsa'edy, mjlh aljam'eh aleslamyh fy almdynh almnwrh, mjld33, 'edd (113), 1421h.

(4) Abn 'elan, mhmd 'ely, ethaf alfadl balf'el almbny lghyr alfa'el, thqyq: ebrahym shms aldyn, dar alktb al'elmyh, byrwt, t1, 2001m.

(5) Abn jny, abw alfth 'ethman, almhtsb fy tbyyn wjwh shwad alqra'at waleydah 'enha, (mrj'e sabq), (2/284).

(6) Alfrahydy, alkhlyl bn ahmd, aljml fy alnhw, thqyq: d. fkhr aldyn qbawh, t5, 1995m, (s144).

(7) Almbrd, mhmd bn yzyd alazdy, almqtdb, thqyq: 'ebd alkhalq 'edymh, almjls ala'ela llsh'ewn aleslamyh, alqahrh, 1994m, (4/50).

(8) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, thqyq: hsn hndawy, alajza' (1-5) dar alqlm - dmshq, wbaqy alajza': dar knwz eshbylya - alryad, 2005m, (2/243).

(9) Abn alsraj, abw bkr mhmd, alaswl fy alnhw, thqyq: 'ebdalhsyn alftly, m'essh alrsalh, lbnan - byrwt, 1996m, (1/79).

(10) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (6/225).

(11) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, thqyq: ahmd shms aldyn, dar alktb al'elmyh, byrwt - lbnan, 1998m, (1/518).

(12) Aljrjany, 'ebdalqahr, dla'el ale'ejaz, thqyq: mhmwd shakr, dar almdny, alqahrh, 1992m, (1/153).

(13) Abn mnzwr, jmal aldyn, lsan al'erb, madh ('e h d), alhwashy: llyazjy wjma'eh mn allghwyyn, dar sadr, byrwt, 1994m.

(14) Al'ekbry, abw albqa', altbyyn 'en mdahb alnhwyyn albsryyn walkwfyyn, thqyq: 'ebd alrhmn al'ethymyn, dar alghrb aleslamy, byrwt - lbnan, 1986m, (s268).

(15) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, (mrj'e sabq), (6/243).

(16) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, (mrj'e sabq), (1/520).

(17) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (1/42).

(18) Abn jny, abw alfth 'ethman, almhtsb fy tbyyn wjwh shwad alqra'at waleydah 'enha, (mrj'e sabq), (1/135).

(19) Abn alsraj, abw bkr mhmd, alaswl fy alnhw, (mrj'e sabq), (1/77).

(20) Alfarsy, abw 'ely, aleydah al'eddy, thqyq: hsn frhwd, klyh aladab, jam'eh alryad, t1, 1969m, (s69).

(21) Abn alsraj, abw bkr mhmd, alaswl fy alnhw, (mrj'e sabq), (1/77).

(22) Aljrjany, 'ebdalqahr, almqtsd fy shrh aleydah, thqyq: kazm bhr almrjan, dar alrshyd, bghdad, 1982m, (1/345).

(23) Abn jny, abw alfth 'ethman, almhtsb fy tbyyn wjwh shwad alqra'at waleydah 'enha, (mrj'e sabq), (1/135).

(24) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, (mrj'e sabq), (1/518).

(25) Slyman, fth allh ahmd, alf'el fy swrh albqrh, mktbh aladab, alqahrh, t1, 1997m, (s178).

(26) Abn alsraj, abw bkr mhmd, alaswl fy alnhw, (mrj'e sabq), (1/77).

(27) Alfarsy, abw 'ely, aleydah al'eddy, (mrj'e sabq), (s69).

(28) Abn jny, abw alfth 'ethman, allm'e fy al'erbyh, thqyq: fa'ez fars, dar alktb althqafyh, alkwyt, 1972m, (s34).

(29) Abn jny, abw alfth 'ethman, allm'e fy al'erbyh, (mrj'e sabq), (s34).

(30) Abn alnazm, bdr aldyn mhmd bn jmal aldyn mhmd bn malk, shrh abn alnazm 'ela alfyh abn malk, thqyq: mhmd basl 'eywn alswd, dar alktb al'elmyh, lbnan - byrwt, t1, 2000m, (s169-170).

(31) Mzwz, dlylh, almbny llmjhwl byn akhtzal albnyh wastrsal alm'ena, mjlh klyh aladab, jam'eh mhmd khdbr, bskrh, 'edd (5), 2009m, (s4).

(32) Al'ezamat, hsyn.(2011), flsfh bna' almbny llmjhwl fy al'erbyh, mjlh almnarh, alardn, mjld17, 'edd (7), 2011m, (s125).

(33) Aljrjany, 'ebdalqahr, dla'el ale'ejaz, (mrj'e sabq), (1/153).

(34) Alzmkhshry, jmal aldyn 'ebdallh bn ywsf, almfsl fy sn'eh ale'erab, thqyq: 'ely bw mlhm, mktbh alhlal, byrwt, 1993m, (s79).

(35) Abn hsham. jmal aldyn 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, thqyq: mazn almbark, wmhmd 'ely hmd allh, dar alfkr, dmshq, t6, 1985m, (s798).

(36) Alsban, mhmdbn 'ely, hashyh alsban 'ela shrh alashmwny lalfyh abn malk, dar alktb al'elmyh, byrwt - lbnan, 1997m, (2/48).

(37) Abn mnzwr, jmal aldyn, lsan al'erb, madh (q s r), (mrj'e sabq).

(38) Abn mnzwr, jmal aldyn, lsan al'erb, madh (q s r), (mrj'e sabq).

(39) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, (mrj'e sabq), (3/8).

(40) Aljrjany, 'ebdalqahr, dla'el ale'ejaz, (mrj'e sabq), (1/153).

(41) Mhyy aldyn, frhad 'ezyz, dlalh hdf almf'ewl bh fy alqran alkrym, mjlh jam'eh krkwk lldrasat alensanyh, al'eraq, mjld7,'edd (1), 2012m, (s153).

(42) Hsan, tmam, al'erbyh m'enaha wmbnaha, 'ealm alktb, alqahrh, t5, 2006m, (s195).

(43) Alzmkhshry, jmal aldyn 'ebdallh bn ywsf, alkshaf 'en hqa'eq ghwamd altnzyl, dar alktab al'erby, byrwt, t3, 1987m, (4/766).

(44) Abn hsham. jmal aldyn 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (s830).

(45) Alsban, mhmdbn 'ely, hashyh alsban 'ela shrh alashmwny lalfyh abn malk, (mrj'e sabq), (s2/136).

(46) Alsamra'ey, fadl salh, m'eany alnhw, dar alfkr lltba'eh walnshr, alardn, t1, 2000m, (2/93).

(47) Abn mnzwr, jmal aldyn, lsan al'erb, madh (q l y), (mrj'e sabq).

(48) Alqzwyny, mhmd bn 'ebd alrhmn, aleydah fy 'elwm alblaghh, thqyq: mhmd 'ebd almn'em khfajy, almktbh alazhryh lltrath, alqahrh, 1993m, (2/139-140).

(49) Alqzwyny, mhmd bn 'ebd alrhmn, aleydah fy 'elwm alblaghh, (mrj'e sabq), (2/158).

(50) Hsan, tmam, al'erbyh m'enaha wmbnaha, (mrj'e sabq), (s260).

(51) Abw mwsa, mhmd mhmd, khsa'es altrakyb drash thlylyh lmsa'el 'elm alm'eany, mktbh whbh, alqahrh, t7, 2016m, (s318).

(52) Alqzwyny, mhmd bn 'ebd alrhmn, aleydah fy 'elwm alblaghh, (mrj'e sabq), (2/114).

(53) Alzmkhshry, jmal aldyn 'ebdallh bn ywsf, alkshaf 'en hqa'eq ghwamd altnzyl, (mrj'e sabq), (3/260).

(54) Alandlsy, abw hyan, artshaf aldrb mn lsan al'erb, thqyq wshrh wdrash: rjb 'ethman mhmd, mraj'eh: rmdan 'ebd altwab, mktbh alkhanjy, alqahrh, t1, 1998m, (4/2089).

(55) Alandlsy, abw hyan, artshaf aldrb mn lsan al'erb, (mrj'e sabq), (3/338).
(56) Abn jny, abw alfth 'ethman, allm'e fy al'erbyh, (mrj'e sabq), (s34).
(57) Abn jny, abw alfth 'ethman, allm'e fy al'erbyh, (mrj'e sabq), (s34).
(58) Abn alnazm, bdr aldyn mhmd bn jmal aldyn mhmd bn malk, shrh abn alnazm 'ela alfyh abn malk, (mrj'e sabq), (s169).
(59) Alandlsy, abw hyan, artshaf aldrb mn lsan al'erb, (mrj'e sabq), (3/340).
(60) Nsr, hsn mhmwd, mfhwm alqyd fy al'erbyh walenjlyzyh, mjlh klyh aladab, jam'eh hlwan, msr, 'edd (26), 2009m, (s217).
(61) Brkat, ebrahym, alnhw al'erby, dar alnshr lljam'eat, msr, 1428h, (2/223).
(62) Abn hsham. jmal aldyn 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (s797).
(63) Alandlsy, abw hyan, artshaf aldrb mn lsan al'erb, (mrj'e sabq), (3/340).
(64) Abn alsraj, abw bkr mhmd, alaswl fy alnhw, (mrj'e sabq), (1/169).
(65) Abn 'esfwr, 'ely bn alm'emn, almqrb, thqyq: ahmd 'ebdalstar aljwary, w'ebdallh aljbwry, mtb'eh al'eany, bghdad, 1971m, (s114).
(66) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, tshyl alfwa'ed wtkmyl almqasd, thqyq: mhmd kaml brkat, dar alkatb al'erby, alqahrh, 1967m, (s83).
(67) Abn alsraj, abw bkr mhmd, alaswl fy alnhw, (mrj'e sabq), (1/171).
(68) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman, alktab, (mrj'e sabq), (4/68).
(69) Almbrd, mhmd bn yzyd alazdy, almqtdb, (mrj'e sabq), (2/104).
(70) Almbrd, mhmd bn yzyd alazdy, almqtdb, (mrj'e sabq), (2/104).